﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٤٠﴾

[النّحل: 40]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

العلاقة بين بيان الله لما اختلف فيه العباد وتجلّي قُدرته، بكُن فيكون

لَمّا بيَّن سُبحانَهُ تَحَتُّمَ البَعْثِ وحِكْمَتَهُ؛ بَيَّنَ إمكانَهُ ويُسْرَهُ عَلَيهِ وخِفَّتَهُ لَديهِ بما يَقْتَضي عَظَمَتَهُ سُبْحانَه، فقالَ تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَرَدۡنَٰهُ﴾ من الإرادَة: وهي المشيئَةُ، وأصْلُها الواوُ، لِقَوْلِكَ: راوَدَهُ، ومَعْنى أرادَ الشَّيْءَ: أحَبَّهُ، وعُنِيَ بِهِ، ويَدورُ مَعْنى الإرادَة حَوْلَ ذَهابِ النَّفْسِ إلى الشَّيْءِ، طَلَبًا ورَغْبَةً قَوِيَّةً في تَحْصيلِهِ، وكُلُّ ما جاءَ في القرْآنِ مِنَ التَّرْكيبِ فهوَ مِنَ الإرادَةِ بِهَذا المعْنى عَدا (المراوَدَة)، و(رَوِيْدًا)، قال تعالى: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة: 233][2]، وأمّا صِفَةُ الإرادَةِ في حَقِّ اللّه ﷻ؛ فالمحَقِّقونَ مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ يَقولونَ: الإرادَةُ في كِتابِ اللّه نَوْعانِ: إرادَةٌ قَدَرِيَّةٌ كَوْنِيَّةٌ خَلقِيَّةٌ، وإرادَةٌ دِينِيَّةٌ أمرِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ، فالإرادَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ المتَضَمِّنَةُ لِلمَحَبَّةِ والرِّضا، والكوْنِيَّةُ هِيَ المشيئَةُ الشّامِلَةُ، لِجَميعِ الحوادث[3]، فالإرادَةُ المذْكورَةُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، هِيَ الإرادَةُ الكوْنِيَّةُ الخلقِيَّةُ للّه ﷻ[4].

2) ﴿كُن﴾: أمرٌ من كانَ يَكونُ كَوْنًا وكَيْنونَةً، والكافُ والواوُ والنّونُ أصْلٌ يَدُلُّ عَلى الإخْبارِ عَنْ حُدوثِ شَيْءٍ، إمّا في زَمانٍ ماضٍ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 163.
(2) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (ريد).
(3) الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 69.
(4) الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 452.

أوْ زَمانٍ راهِنٍ، يَقولونَ: كانَ الشَّيْءُ يَكونُ كَوْنًا، إذا وقَعَ وحَضَرَ، قالَ اللّه تَعالَى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: 280]، أيْ: حَضَرَ وجاءَ، ويَقولونَ: قَدْ كانَ الشِّتاءُ، أيْ: جاءَ وحَضَرَ[1]، والكَوْنُ يستعملُهُ بَعْضُ النّاسِ في اسْتِحالَةِ جَوْهَرٍ إلى ما هوَ دونَهُ، وكَثيرٌ مِنَ المتَكَلِّمينَ يَسْتَعْمِلونَهُ في مَعْنى الإبْداعِ[2]، ويُقالُ: كَوَّنَهُ اللّهُ فتَكَوَّنَ: أحْدَثَهُ وأوْجَدَهُ، واللّه مُكَوِّنُ الأشْياءِ يُخرِجُها إلى الوجودِ، وهوَ تَحَقُّقٌ مادِّيٌّ عَنْ عَدَمٍ وغَيْبٍ[3]، فيَكونُ مَعْنى ﴿كُن﴾ في الآيةِ بِمَعْنى إيجادِ الشَّيْءِ المقَدَّرِ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

أمرُ البعثِ يَسيرٌ على اللّه لَيْسَ بِصَعْبٍ ولا شَديدٍ، فإنَّهُ إذا أرادَ شَيْئًا؛ قالَ لَهُ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، مِنْ غَيْرِ مُنازَعَةٍ ولا امتِناعٍ، بَلْ يَكونُ على طِبْقِ ما أرادَهُ[4].

بيانُ العظمةِ الإلهيّةِ في إيجادِ المخلوقاتِ بِقولِ كن فيكون

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دَلالَةُ الفصْلِ في الآية الكريمة:

وردتِ الجملَةُ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، مَفْصولَةً عنِ الجملَةِ الَّتي قَبْلَها، لِوُقوعِها بَيانًا لِقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، فبَيْنَ الجملَتَيْنِ كَمالُ اتِّصالٍ بِحَيْثُ تُنَزَّلُ الثّانِيَةُ مِنَ الأولى مَنْزِلَةَ نَفْسِها، ودلالَةُ هَذا الفصْلِ بَيانُ أنَّ جَهْلَهُم بِمَدى قُدْرَةِ اللّه تَعالى، هوَ الَّذي جَرَّأهُم عَلى إنْكارِ البعْثِ، واسْتِحالَتِهِ عِنْدَهُم[5].

إنْكارُ البَعْثِ جَهْلٌ بِمَدى قُدْرَةِ الله تعالى وتَصَرُّفِه في مخلوقاته

دَلالَةُ الاعْتِراضِ في الآية الكريمة:

وَرَدَتْ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ

بَعْثُ الأمواتِ مِنْ تَكْوينِ الموجوداتِ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (كون).
(2) الرّاغب، المفردات: (كان).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (كون).
(4) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 440، ونخبة من العلماء، التّفسير الميسر، ص: 271.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 156.

كُن فَيَكُونُ﴾، جُملَةُ ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ﴾؛ بيانًا لجُملَةِ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وجاءَتْ جُملَةُ ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾، اعْتِراضًا بَيْنَ البَيانِ والمبَيَّنِ؛ للدَّلالَةِ عَلى أنَّهُ لا يَتَوَقَّفُ تَكْوينُ شَيْءٍ إذا أرادَهُ اللهُ إلّا عَلى أنْ تَتَعَلَّقَ قُدْرَتُهُ بتَكْوينِهِ، فلَيْسَ إحْياءُ الأمواتِ إلّا مِنْ جُملَةِ الأشْياءِ، وما البَعْثُ إلّا تَكْوينٌ، فما بَعْثُ الأمواتِ إلّا مِنْ جُملَةِ تَكْوينِ الموجوداتِ، فلا يَخْرُجُ عَنْ قُدْرَتِهِ[1].

دَلالَةُ تَوْكيدِ البعْثِ للمرتاب:

مَوافَقَةُ المأمورات لإرادَةِ العَظيمِ سُبْحانَهُ

جاءَ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، تَوْكيدًا للبَعْثِ الَّذي كَذَّبَ بِهِ المشْركونَ بقَوْلِهِم: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾، فلَمّا بَيَّنَ اللهُ ﷻ تَحَتُّمَهُ وحِكْمَتَهُ؛ بَيَّنَ إمكانَهُ ويُسْرَهُ عَلَيْهِ، وخِفَّتَهُ لَدَيْهِ، فجاءَ الاسْتِئْنافُ بـ ﴿إِنَّمَا﴾ لبَيانِ كَيْفيةِ التَّكْوينِ عَلى الإطْلاقِ إبداءً وإعادةً، بَعْدَ التَّنْبيهِ عَلى آنِيَّةِ البعْثِ[2]. ثُمَّ زادَ السّياقَ تَوْكيدًا بقَوْلِهِ: ﴿قَوْلُنَا﴾، أيْ: بما لَنا مِنَ العظَمَةِ إذا أرَدْنا كَوْنَ شَيْءٍ أنْ نَقولَ لَهُ: كُنْ فيَكونُ، فدَلَّ عَلى موافَقَةِ الأشْياءِ المرادَةِ، موافَقَةَ المأْمورِ للآمِرِ المطاعِ[3].

دَلالَةُ ﴿إِنَّمَا﴾ عَلى العلمِ بقدرة الله:

قُدْرَةُ الله ﷻ في إيجادِ المخلوقاتِ بِمُجَرَّدِ الإرادَةِ

اسْتَعْمَلَ النَّظْمُ القرآنيُّ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ الأداة ﴿إِنَّمَا﴾ دونَ غَيْرِها مِنْ أدَواتِ القَصْرِ؛ لأنَّ الأصْلَ فيها أنْ تَجيءَ لِخَبرٍ لا يَجهَلُهُ المخاطَبُ، ولا يَدْفَعُ صِحَّتَه، أوْ لا يُنَزَّلُ هَذِهِ المنْزِلَةَ، فلَوْ قُلت لرجلٍ مثلًا: (إنَّما هوَ أخوكَ)، فإنَّكَ لا تَقولُهُ لِمَنْ يَجْهلُ ذَلِكَ، ويَدفَعُ صِحَّتَه، ولكِنْ لِمَنْ يَعْلَمُه، ويُقِرُّ بِهِ، إلّا أنَّكَ تُريدُ أنْ تُنَبِّهَهُ للَّذي يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 156.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 114.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 163.

الأخ[1]، فاستِعمالُ ﴿إِنَّمَا﴾ في الآيَةِ الكَريمَةِ، دَلَّ عَلى أنَّ المشْركينَ لا يَجْهَلونَ قُدْرَةَ اللّه عَلى الخَلقِ، والدَّليلُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: 25]، ولَكِن لَم يَقوموا بِموجِبِ رُبوبِيَّتِهِ من اسْتِحْقاقِ العِبادَةِ والطّاعَةِ.

وكذلكَ مِنْ بَلاغَةِ التَّعْبيرِ بـ (إنَّما) دونَ غَيْرِها أنَّها تُفيدُ في الكلامِ بَعْدَها إيجابَ الفعْلِ لِشَيْءٍ، ونَفْيَه عَنْ غَيْرِه، وتَجْعَلُ الأمرَ ظاهِرًا[2]، فاسْتِعمالُ ﴿إِنَّمَا﴾ في الآيَةِ الكريمَةِ دَلَّ عَلى إثْباتِ قُدْرَةِ اللّه ﷻ وحْدَهُ في إيجادِ المخْلوقاتِ بِمُجَرَّدِ الإرادَةِ، ونَفْيِها عَنْ غَيْرِهِ سُبْحانَهُ، وهَذا أمرٌ ظاهِرٌ.

غرض أُسلوبِ القصْرِ في الآية الكريمة:

وَرَدَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ أُسْلوبُ القصْرِ بـ ﴿إِنَّمَا﴾، وفائِدَتُهُ قَصْرُ وُقوعِ التَّكْوينِ عَلى صُدورِ الأمرِ بِهِ، وهوَ قَصْرُ قَلْبٍ لِإبْطالِ اعْتِقادِ المشْركينَ تَعَذُّرَ إحْياءِ المَوْتى ظَنًّا مِنْهُم أنَّهُ لا يَحْصُلُ إلّا إذا سَلِمَتِ الأجْسادُ مِنَ الفسادِ، ولِذَلِكَ كانَ هَذا قَصْرَ قَلْبٍ لِإبْطالِ اعْتِقادِ المشْركينَ[3].

إبْطالُ اعْتِقادِ المشْركينَ في استحالَةِ البَعْثِ يوم الدّين

دَلالَةُ اللّامِ في لفظ ﴿لِشَىْءٍ﴾:

تَدُلُّ اللّامُ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ﴾ عَلى التَّبْليغِ[4]، فهِيَ مِثْلُ قَوْلِكَ: (قُلتُ لَهُ: قُم، فقامَ)، وجَعَلَها الزَّجّاجُ سَبَبِيّةً، أيْ: لأجْلِ شَيْءٍ، بِمَعْنى: إذا أرَدْنا الشَّيْءَ؛ نَقولُ مِنْ أجْلِهِ: (كُنْ أيُّها المرادُ)، فيكونُ عَلى قَدْرِ إرادَةِ اللّه؛ لأنَّ المشْركينَ أنْكَروا البَعْثَ، قال تَعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾[5]، والقَوْلُ الأوَّلُ أظْهَرُ.

بلوغُ أمرِ الله تعالى لكلِّ شيء

(1) الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص: 330.
(2) الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص: 335.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 156.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 114.
(5) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/ 199.

دَلالَةُ التنكير في قَوْلِهِ: ﴿لِشَيْءٍ﴾:

عمومُ قدرةِ الله تعالى على ما عز وهان من الأشياء

وَرَدَ في قَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، لَفْظُ ﴿لِشَيْءٍ﴾ مُنَوَّنًا، وتَنْوينُهُ للتَّنْكيرِ بِمَعنى لأيِّ شَيءٍ كانَ ممّا عَزَّ وهانَ[1]، والنُّكْتَةُ في مجيئِهِ نَكِرَةً هوَ الدَّلالَةُ عَلى عُمومِ قُدْرَتِهِ ﷻ في إيجادِ أيِّ شَيْءٍ مِنَ الأشْياءِ، والنَّكِرَةُ في سِياقِ النَّفْيِ تَعُمُّ، وقَدْ وردَتْ هُنا بَعْدَ أداةِ الحصْرِ ﴿إِنَّمَا﴾ الَّتي تُفيدُ إيجابَ الفعْلِ لِشَيءٍ، ونَفْيَهُ عَنْ غَيْرِهِ[2]، فدَلَّ بذلك تَنْكيرُ ﴿لِشَيْءٍ﴾ عَلى العموم.

نُكْتَةُ تَسْمِيَةِ المعْدومِ (شَيْئًا):

تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بما يَؤولُ إلَيْهِ، مِنَ البَلاغَةِ الصَّميمة

وَرَدَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ تَسْمِيَةُ المعْدومِ شَيْئًا قَبْلَ حُدوثِهِ، وذَلِكَ إمّا باعْتِبارِ إرادَةِ وُجودِهِ، فهوَ مِنْ إطْلاقِ اسْمِ ما يَؤولُ إلَيْهِ، وإمّا أن يَكونَ المُرادُ بالشَّيْءِ مُطْلَقَ الحقيقَةِ المعْلومَةِ وإنْ كانَتْ مَعْدومَةً، وإطْلاقُ الشَّيْءِ عَلَى المعْدومِ مُسْتَعْمَلٌ[3].

غرض الاسْتِعارَةِ في قَوْلِهِ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾:

سُهولَةُ تَأتّي المقْدوراتِ بِمُجَرَّدِ تَعَلُّقِها بالمَشيئَةِ

وَرَدَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ اسْتِعارَةٌ تمثيليَّةٌ، فقَدْ شُبِّهَ الشَّيْءُ الممكِنُ حُصولُهُ بِشَخْصٍ مَأْمورٍ، وشُبِّهَ انْفِعالُ الممكِنِ لأمرِ التَّكْوينِ بامْتِثالِ المأْمورِ لأمرِ الآمِرِ، وتَتَجَلّى بَلاغَةُ هَذِهِ الاسْتِعارَةِ في تَمثيلِ سُهولَةِ تَأتّي المقْدوراتِ، وتَصْويرِ سُرْعَةِ حُدوثِها، عِنْدَ تَعَلُّقِ مَشيئَتِهِ تَعالى بإيجادِها، في أسْرَعِ ما يَكونُ[4]، وكُلُّ ذَلِكَ تَقْريبٌ لِلنّاسِ بِما يَعْقِلونَ، ولَيْسَ هوَ خِطابًا لِلمَعْدومِ، ولا أنَّ لِلمَعْدومِ سَمعًا يَعْقِلُ بِهِ الكَلامَ، فيَمتَثِلُ لِلآمِرِ[5].

(1) الآلوسي، روح المعاني: 7/ 382.
(2) الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص: 335.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 156.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 7/ 382.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 156.

دَلالَةُ الإضافَةِ في ﴿قَوْلُنَا﴾:

صُدورُ عِظامِ الأُمورِ مِنْ دَلائِلِ كَمالِ القُدْرَةِ

جاءَ التَّعْبيرُ القرآنيُّ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، بِلَفْظِ ﴿قَوْلُنَا﴾ مُضافًا إلى ضَميرِ المعَظِّم نَفْسَهُ سُبْحانَهُ؛ للدَّلالَةِ عَلى أنَّ ما أُسْنِدَ إلَيْهِ أمرٌ عَظيمٌ، وصُدورُ عِظامِ الأُمورِ يَدُلُّ عَلى كَمالِ القُدرَةِ والحكْمَةِ، وأنَّ حُكْمَهُ مُطاعٌ لا يَتَخَلَّف شَيءٌ عَنْ إرادَتِهِ، فإنَّ مِثْلَ هَذا التَّعْبيرِ يُعَبِّرُ به الملوكُ والعظَماءُ النّافذُ أمرُهم ونَهْيُهم[1]، وفي الآيَةِ الكريمَةِ مِنَ الفخامَةِ والجزالَةِ ما تحارُ فيهِ العقولُ[2].

دَلالَةُ (الفاء) في قَوْلِهِ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾:

قَضاءُ اللهِ سُبْحانَهُ نافِذٌ عَلى الفَوْرِيَّةِ لا رادَّ لحكمه ولا معقِّب لكلماته

جاءَ التَّعبيرُ القُرْآنيُّ في قَوْلِهِ تَعالى، ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ بحرفِ (الفاء) الَّذي يَدُلُّ في اللُّغَةِ عَلى مَعْنى التَّرْتيبِ والتَّعْقيبِ، ومَدْلولُهُ أنَّ التَّكوينَ ﴿فَيَكُونُ﴾، يَعْتَقِبُ الأمرَ ﴿كُن﴾، فذَهَبَ بَعْضُ العُلَماءِ إلى ظاهِرِهِ، فقالوا إنَّ الشَّيْءَ الَّذي يَقولُ لَهُ اللهُ ﷻ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ مَوْجودٌ في عِلمِ اللهِ وتقْديرِهِ، وإنَّما يَقولُ لَهُ ﴿كُن﴾ لِيُخْرِجَهُ إلى العَيانِ لَنا[3] وقالَ آخَرونَ بأنَّ التَّعْقيبَ هُنا غَيْرُ مُرادٍ؛ لأنَّ الصَّحيحَ أن لا يَتَقَدَّمَ وُجودُ الَّذي أرادَ إيجادَهُ وتَكْوينَهُ إرادَتُهُ إيّاهُ، ولا أمرُهُ بالكَوْنِ والوجودِ، ولا يَتَأخَّرَ عَنْهُ، فكَذَلِكَ لا يُمكِنُ أنْ يَكونَ اللهُ آمِرًا شَيْئًا بالوجودِ إلّا وهوَ مَوْجودٌ، ولا مَوْجودًا إلّا وهوَ آمِرُهُ بالوجودِ[4].

تَعَدُّدُ القراءاتِ في قَوْلِهِ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾:

القِراءَةُ مَعَ القِراءَةِ، بِمَنْزِلَةِ الآيةِ من الآيةِ

وَرَدَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ قِراءَتانِ: **أولاهما**: قَرَأ ابْنُ عامِرٍ (كُنْ فيَكونَ) بِنَصْبِ النّونِ، ووافَقَهُ الكِسائِيُّ، **وثانيتهما**: قَرَأ الباقونَ بِالرَّفْعِ

(1) الشّهاب، عناية القاضي: 6/ 208.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 115.
(3) ابن جزيّ، التّسهيل: 1/ 95.
(4) ابن جرير، جامع البيان: 2/ 482.

﴿كُن فَيَكُونُ﴾[1]، والنُّكْتَةُ في قِراءَةِ النَّصْبِ أنَّهُ أمرٌ جَوابُهُ بالفاءِ، ودَليلُهُ حُسْنُ الماضي في مَوْضِعِهِ، إذا قُلتَ: كُنْ؛ فكانَ[2]، ويُمكِنُ أنْ يَكونَ عَطْفًا عَلى ﴿أَن نَّقُولَ﴾[3]، والنُّكْتَةُ في قِراءَةِ الرَّفْعِ عَلى تَقْديرِ (فهو)، بمَعْنى: ما أرادَ اللّه؛ فهوَ يَكونُ[4]، أوْ هو رَفْعٌ عَلى الاسْتِئْنافِ، كَأنَّهُ قالَ: إنَّما أمْرُنا ذاك، فيَكونُ[5].

دَلالَةُ التَّذْكيرِ بِالإرادَةِ الإلَهِيَّةِ ﴿أَرَدْنَاهُ﴾:

إيجادُ الشَّيْءِ مُرتَبِطٌ بتَعَلُّقِ الإرادَةِ به، وإرادة اللّه حكمة ورحمة

في قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، تقدَّم التَّذْكيرُ بالإرادَةِ الإلهيَّةِ بقَوْلِهِ: ﴿إِذَآ أَرَدْنَاهُ﴾ قَبْلَ إعْجازِ ﴿كُن فَيَكُونُ﴾؛ لِلدَّلالَةِ عَلى أنَّ إيجادَ الشَّيْءِ عِنْدَ تَعَلُّقِ الإرادَةِ بِهِ أسْرَعُ ما يَكونُ، إضافَةً إلى أنَّ إسْنادَ الإرادَةِ إلى ضَميرِ العظَمَةِ يَدُلُّ عَلى كَمالِ القدرَةِ والحكْمَةِ، وأنَّ حُكْمَه مُطاعٌ لا يَتَخَلَّف شَيْءٌ عَنْ إرادَتِهِ[6].

إشْكالُ خطابِ المَعْدومِ في قوله: ﴿كُن﴾:

ما قُدِّرَ وُجودُهُ فهوَ كائِنٌ لا مَحالَةَ بأمر الله تعالى

وَرَدَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾، إشْكالٌ مَفادُهُ: إنْ كانَ قَوْلُهُ لشيءٍ: ﴿كُن﴾ خِطابًا مَعَ المعدومِ؛ فهوَ مُحالٌ، وإنْ كانَ خِطابًا مَعَ الموجودِ كانَ هَذا أمرًا بِتَحْصيلِ الحاصِلِ، وهوَ مُحالٌ، وقَدِ اخْتَلَفَ العُلَماءُ في تخريجِهِ، فقالَ الأصوليونَ: هَذِهِ عِبارَةٌ عَنْ قُدْرَةِ اللّه، ولَيْسَ بقولٍ حَقيقِيٍّ؛ لأنَّهُ إذا كانَ قَوْلُ: ﴿كُن﴾ خِطابًا لِلشَّيْءِ في حالِ عَدَمِهِ؛ لم يَصِحَّ، لأنَّ المعْدومَ لم يُخاطَبْ، وإنْ كانَ خِطابًا في حالِ وُجودِهِ؛ لأنَّهُ قَدْ كانَ، وتَحْصيلُ الحاصِلِ غَيْرُ مَطْلوبٍ، وحَمَلَهُ

(1) ابن الجزري، النّشر: 2/ 220.
(2) ابن خالويه، الحجّة: 2/ 220.
(3) الفرّاء، معاني القرآن: 2/ 100.
(4) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/ 198.
(5) سيبويه، الكتاب: 3/ 39.
(6) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 115.

المفسِّرونَ عَلى حَقيقَتِه، وأجابوا عَنْ ذَلِكَ بِأَرْبَعَةِ أَجْوِبَةٍ: **أَحَدُها**: أَنَّ الشَّيْءَ الَّذي يَقولُ لَهُ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ مَوْجودٌ في عِلمِ اللّه، وإنّما يَقولُ لَهُ: ﴿كُن﴾ لِيُخْرِجَهُ إلى العيانِ لَنا، **والثّاني**: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿كُن﴾ لا يَتَقَدَّمُ عَلى وُجودِ الشَّيْءِ ولا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ، قالَهُ الطَّبَريُّ، **والثّالِثُ**: أَنَّ ذَلِكَ كان خِطابًا لِمَنْ كانَ مَوْجودًا عَلى حالِهِ فيَأْمُرُهُ بِأَنْ يَكونَ عَلى حالةٍ أُخْرى، كإحْياءِ المَوْتى، ومسْخِ الكُفّارِ، وهذا ضَعيفٌ؛ لِأَنَّهُ تَخْصيصٌ مِنْ غَيْرِ مُخَصِّصٍ، **والرابِعُ**: أَنَّ مَعْنى يَقولُ لَهُ: يَقولُ مِنْ أَجْلِهِ، فلا يَلزَمُ خِطابُهُ[1].

وَتَلخيصُ الكلامِ في هذا الإشكالِ: أَنَّ مَعْناهُ إنَّما يَقولُ لَهُ، أيْ: لِأَجْلِ تَكْوينِهِ، فعَلى هَذا ذَهَبَ مَعْنى الخطابِ، وقيلَ: هوَ وإنْ كانَ مَعْدومًا، ولَكِنَّهُ لمّا قُدِّرَ وُجودُهُ، وهوَ كائِنٌ لا مَحالةَ؛ كانَ كالمَوْجودِ، فصَحَّ الخطابُ[2].

دَلالَةُ القُدْرَةِ المطلَقَةِ في قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾:

ما أرادَهُ اللهُ تَعالى فهوَ كائِنٌ في لَمحِ البَصَر

ذَهَبَ بَعْضُ العلَماءِ إلى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، تمثيلٌ لِنَفْيِ الكَلامِ والمعاياةِ، وخِطابٌ مَعَ الخلقِ بما يَعْقِلونَ، ولَيْسَ خِطابًا للمعْدوم؛ لِأَنَّ ما أرادَهُ اللّه تَعالى، فهوَ كائِنٌ عَلى كُلِّ حالٍ وعَلى ما أرادَهُ مِنَ الإسْراعِ، ولَوْ أرادَ خَلقَ الدُّنْيا والآخِرَةِ بما فيهما مِنَ السّماواتِ والأَرْضِ في قَدْرِ لمحِ البصَرِ؛ لَقَدَرَ عَلى ذَلِكَ، ولَكِنَّ العبادَ خوطِبوا بِذَلِكَ عَلى قَدْرِ عُقولِهِم[3].

دَلالَةُ الآيةِ على قُدْرَةِ اللهِ عَلى البعْثِ والنُّشور:

الحشْرُ والنَّشْرُ والبعْثُ والقيامَةُ حَقٌّ وصِدْقٌ لا مراء فيه

دَلَّ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، عَلى قُدْرَتِهِ سُبْحانَهُ عَلى البعْثِ والنُّشورِ، فكَوْنُهُ تَعالى موجِدًا للأشْياءِ ومُكَوِّنًا لها، لا يَتَوَقَّفُ عَلى سَبْقِ مادَّةٍ ولا مُدَّةٍ ولا آلَةٍ،

(1) ابن جزيّ، التّسهيل: 1/ 95.
(2) البغويّ، معالم التنزيل: 1/ 160.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 20/ 207.

وهوَ تَعالى إنَّما يكوِّنُها بمَحْضِ قُدْرَتِهِ ومَشيئَتِهِ، ولَيْسَ لِقُدْرَتِهِ دافِعٌ، ولا لمشيئَتِهِ مانِعٌ، فعَبَّرَ تَعالى عَنْ هَذا النَّفاذِ الخالي عَنِ المُعارِضِ، بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، وإذا كانَ كَذَلِكَ؛ فكَما أنَّهُ تَعالى قَدَرَ عَلى الإيجادِ في الابْتِداءِ، وجَبَ أنْ يَكونَ قادِرًا عَلَيْهِ في الإعادَةِ، فثَبَتَ بِهَذَيْنِ الدَّليلَيْنِ القاطِعَيْنِ أنَّ القَوْلَ بالحشْرِ والنَّشْرِ والبعْثِ والقيامَةِ، حَقٌّ وصِدْقٌ[1].

دلالة التَّشابُهِ اللَّفْظِيِّ في الآية:

البَيانُ أكْثَرُ تَعَلُّقًا بالقَوْلِ، والخلقُ أكْثَرُ تَعَلُّقًا بالأمرِ

قالَ اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، وقالَ سُبْحانَهُ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: 82]، ووَجْهُ المغايَرَةِ بَيْنَهُما أنَّ آيةَ النَّحْلِ يَسْبِقُها قوله: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰذِبِينَ﴾، فلَمّا كانَ البَيانُ والإعْلامُ أكْثَرَ تَعَلُّقًا بالقَوْلِ، وكانَتِ العَظَمَةُ أنْسَبَ للتَّهْديدِ والوعيدِ؛ ناسَبَهُ قولُهُ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، أمّا آيةُ يَس فيَسْبِقُها قَوْلُهُ: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس: 81]، فلَمّا كانَ الخلقُ أكْثَرَ تَعَلُّقًا بالأمرِ، وكانَ التَّفرُّدُ بالخلقِ أدَلَّ عَلى القدْرَةِ؛ ناسَبَهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: 82].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(أرادَ) و(شاءَ):

الإرادَةُ أعَمُّ مِنَ المشيئَةِ، لكونها لما يَتَراخى وقْتُهُ، ولما لم يَتَراخ، والمشيئَةُ للثّاني فحسب

يَتَّضِحُ الفرْقُ بَيْنَ (أرادَ) و(شاءَ) في أنَّ الإرادَةَ تَكونُ لما يَتَراخى وقْتُهُ، ولِما لا يَتَراخى، والمشيئَةُ لما لَم يَتَراخَ وقْتُهُ، والفَرْقُ بَيْنَهُما كَذَلِكَ: أنَّ الإرادَةَ هِيَ العزْمُ عَلى الفِعْلِ أوِ التَّرْكِ بَعْدَ تَصَوُّرِ الغايَةِ المترَتِّبَةِ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 20/ 207.

عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ نَفْعٍ أَوْ لَذَّةٍ ونَحْوِ ذَلِكَ، وهِيَ أَخَصُّ مِنَ المشيئَةِ؛ لِأَنَّ المشيئَةَ ابتداءُ العزْمِ عَلى الفعْلِ، فنِسْبَتُها إلى الإرادَةِ نِسْبَةُ الضَّعْفِ إلى القوَّةِ، والظَّنِ إلى الجزْمِ، فإنَّكَ رُبَّما شِئْتَ شَيْئًا ولا تُرِيدُهُ لمانِعٍ عَقْلِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ، وأمّا الإرادَةُ فمَتى حَصَلَتْ؛ صَدَرَ الفعْلُ لا محالةَ[1].

كَما أنَّ الإرادَةَ والمشيئَةَ في أَصْلِ اللُّغَةِ مختَلِفَتانِ، فإنَّ المشيئَةَ لُغَةً: الإيجادُ، والإرادَةَ: طَلَبُ الشَّيْءِ[2]، ويَظْهَرُ الفرْقُ بَيْنَهُما في حَقِّ اللهِ ﷻ: أنَّ الإرادَةَ أعَمُّ مِنَ المشيئَةِ، فإنَّ الإرادَةَ تَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: إرادَةٌ كَوْنِيَّةٌ وهِيَ المشيئَةُ، وهِيَ لازِمَةُ الوقوعِ، فما شاءَ اللهُ كانَ، وما لم يشَأْ لم يَكُنْ[3]، وإرادَةٌ دِينِيَّةٌ لا يَلزَمُ مِنْها وُقوعُ المرادِ، وهِيَ الَّتي بِمعنى المحبَّةِ، فالمشيئَةُ لم تَرِدْ مُسْتَعْمَلَةً في الدِّينِيَّةِ، إنَّما جاءَتْ مُسْتَعْمَلةً في الكوْنِيَّةِ، فلا تَنْقَسِمُ، بِخِلافِ الإرادَةِ[4].

القوْل والقيل:

القَولُ مَصْدَرٌ دالٌّ عَـلى الـحَـدَثِ، والقيلُ اسْمٌ دالٌّ عَلى المقولِ

يَتَّضِحُ الفرْقُ بَيْنَ لفظي (القول) و(القيل): في كَوْنِ القوْلِ مَصْدَرًا، والقيلِ اسْمًا، كالفرْقِ تَمامًا بَيْنَ الذَّبْحِ (بِفَتْحِ الذّالِ) الدّالِّ عَلى حَدَثِ الذَّبْحِ نَفْسِهِ، وبَيْنَ الذِّبْحِ (بكَسْرِ الذّالِ) الدّالِّ عَلى ما يُذْبَحُ، كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ١٠٧﴾ [الصافات: 107]، وكَذَلِكَ الحالُ هُنا بين القَوْلِ والقيلِ، فالأولى مَصْدَرٌ دالٌّ عَلى حَدَثِ القوْلِ، والثّانِيَةُ اسْمٌ دالٌّ عَلى المقولِ ومَضْمونِ القوْلِ.

هَذا مِنَ النّاحِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ، وأمّا مِنْ حَيْثُ المعْنى فقَدْ فرَّقَ بَعْضُهُم بَيْنَهُما بِأنَّ القَولَ في الخَيْرِ والشَّرِّ، والقالُ والقيلُ والقالَةُ في الشَّرِّ خاصَّةً. يُقالُ: كَثُرَتْ قالَةُ النّاسِ فيهِ، وقَدْ رَدَّ هَذِهِ التّفْرِقَةَ أقْوامٌ، وضَعَّفوها بِوُرودِ كُلٍّ مِنَ القالِ والقيلِ في الخيْرِ، وناهيكَ

(1) العسكريّ، الفروق اللُّغويّة، ص: 35.
(2) الكفويّ، الكلّيات، ص: 75.
(3) ابن أبي العزّ الحنفيّ، شرح العقيدة الطّحاوية، ص: 79.
(4) محمّد بن إبراهيم، الفتاوى والرّسائل، ص: 208.

بِقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٞ لَّا يُؤْمِنُونَ ٨٨﴾ [الزخرف: 88][1]، ومِمّا يُؤَكِّدُ بُطْلانَ هَذا التَّفْرِيقِ المَعْنَوِيِّ بَيْنَهُما حَدِيثُهُ ﷺ: "إنَّ اللّه كَرِهَ لَكُم ثَلاثًا: قيلَ وقال، وإضاعَةَ المال، وكَثْرَةَ السُّؤال"[2]، فجَعَلَ القالَ مَصْدَرًا، ألا تَراهُ يَقولُ عَنْ قيلَ وقال، كَأَنَّهُ قال: عَنْ قيلٍ وقَوْلٍ، فيُقالُ عَلى هَذا: قُلتُ قَوْلًا وقيلًا وقالًا[3]، فيَبْقى الفَرْقُ المعتَبَرُ بَيْنَهُما هوَ المَعْنى الصَّرْفِيُّ فحسب.

(1) الزّبيديّ، تاج العروس: (قول).

(2) متّفق عليه، البخاريّ، الحديث رقم: (1477)، ومسلم، الحديث رقم: (593).

(3) أبو عبيد القاسم بن سلّام، غريب الحديث: 3/ 415.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والعشرون،
سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والعشرون، سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 26 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-23-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 26 : المجلد السادس والعشرون، سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-23-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9758876 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»